ورشة عمل

التكنولوجيا المالية في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠

يوم الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١ عبر تطبيق (Microsoft Teams)

مركز بحوث القانون والتكنولوجيا
كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر

تحت رعاية

الأستاذة/ فريدة خميس

رئيس مجلس أمناء الجامعة البريطانية

إشراف

الأستاذ الدكتور/ حسن عبد الحميد

عميد كلية القانون

ومدير مركز بحوث القانون والتكنولوجيا

(١) المصدر: موقع مركز بحوث القانون والتكنولوجيا التالي: http://clets.org/

مقدمة

نظم مركز بحوث القانون والتكنولوجيا ورشة عمل بعنوان " التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠"، وذلك يوم الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١، تحت إشراف الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد عميد كلية القانون ومدير المركز. عقدت هذه عن بعد وناقشت الجوانب القانونية للتطورات التقنية التي ينظمها القانون، مع إيلاء اهتمام خاص لأنظمة التكنولوجيا المالية، مثل طرق الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية الرقمية، وأنواع العملات الجديدة.

أهداف ورشة العمل

أتت هذه الورشة في إطار خطة مركز بحوث القانون والتكنولوجيا لدراسة وتقييم توجهات المشرع المصري فيما يتعلق بتنظيم تكنولوجيا المعلومات وتحليل خارطة القوانين المصرية ومسودة مقترحات عملية وفعالة للائحة التنفيذية لهذه القوانين، وتبلورت الأهداف الرئيسية في:

- التعريف بالتكنولوجيا المالية والتعرض لصور وتطبيقات التكنولوجيا المالية؛
- دراسة وتحليل المنهج الذي اتبعه المشرع المصري في تنظيم المستحدثات في مجال التكنولوجيا المالية مثل العملات الرقمية.
- مناقشة التنظيم القانوني لحقوق العملاء وكذلك الإطار القانوني للمنافسة العادلة في ضوء التجارب الدولية.
- التعرف على وسائل انفاذ القانون سواء التقنية أو القانونية وكذلك دراسة الإطار العقابي بشأن المخالفات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

محاور الورشة

المحور الأول: التكنولوجيا المالية (المفاهيم الأساسية)

في هذا المحور تمت مناقشة مفهوم التكنولوجيا المالية وتطورها ثم أثر التكنولوجيا المالية على سوق الخدمات المالية إضافة إلى الوسائل التقنية لتنظيم التكنولوجيا المالية وأخيراً تطبيقات التكنولوجيا المالية.

المحور الثاني: صور وتطبيقات التكنولوجيا المالية طبقا للقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠

تعرض الحضور في هذا المحور لمناقشة القواعد الخاصة بمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ثم آليات إنشاء وعمل البنك الرقمي وفقاً للقانون وكذلك آليات تنظيم البنك الإلكتروني وأخيراً التمييز بين العملات المشفرة Cryptocurrencies والإلكترونية وغيرها.

المحور الثالث: حماية حقوق العملاء والمنافسة

ناقش هذا المحور بداية آليات تحديد هوية العميل البنكي إلكترونياً، ثم نطاق التزام البنوك بالحفاظ علي سرية بيانات العملاء، كذلك تم التعرض لدور البنك المركزي في حماية حقوق العملاء، وأخيراً آليات توفير وتنظيم بيئة المنافسة العادلة بين الشركات التي تقدم خدمات مصرفية.

المحور الرابع: وسائل إنفاذ القانون

وفي المحور الختامي ناقش الحضور التحديات التقنية لتطبيق التكنولوجيا المالية، كذلك الإطار العقابي لمخالفة قواعد قانون البنك المركزي الجديد، وتم عرض سبل التظلم من قرارات مجلس ادارة البنك المركزي وآليات الطعن عليها وختاماً تم استعراض كيفية استخدام الوسائل التقنية الحديثة كأنظمة آلية للرقابة وإنفاذ القانون واتخاذ القرار.

المشاركون فى الورشة

أدار الورشة الافتراضية الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد وشارك في المناقشات عدد من الخبراء والمتخصصين من البنك المركزي المصري والمستشار محمد هاني المستشار القانوني والسيد أحمد منير رئيس المختبر التنظيمي والسيد مصطفى خضر نائب المدير العام للقطاع الأمني، إلى جانب عدد من المتخصصين القانونيين من أساتذة الجامعات والقضاة، بالإضافة إلى المشاركة المتميزة لقضاة محكمة النقض المصرية.

توصيات الورشة

يعكف مركز بحوث القانون والتكنولوجيا على إعداد دراسة متكاملة حول موضوع ورشة العمل والتى تتضمن العديد من التوصيات التى توضع أمام المشرع للاستهداء بها حال إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.